مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الادخار في الاقتصاد السوري وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية (2000 - 2020)
اسم الكاتب: د. ابتهال قابقلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5884
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Saving In The Syrian Economy And Its Relationship To Some Economic Variables (2020 – 2000)

Dr. Ibtihal Kabekli*

(Received 14 / 3 / 2023. Accepted 21 / 5 / 2023)

□ ABSTRACT □

Most economic studies agree that saving is the basis of economic growth and development in every society, whether it is advanced or underdeveloped, and the saving awareness is absent from a society that only lives in underdevelopment. A study of the reality of saving in the Syrian economy, and the relationship of saving to some economic variables such as investment, inflation and GDP during the period (2000 - 2020) was studied, in light of the war that Syria has been witnessing since 2011, which left effects on all macroeconomic indicators.

Keywords : Saving, economic growth, investment, inflation, GDP.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Assistant Professor ,Faculty Of Economic, Tishreen University, Latakia, Syria.**

الادخار في الاقتصاد السوري وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية (2000 – 2020)

الدكتورة ابتهال قابقلي*

(تاريخ الإيداع 14 / 3 / 2023. قُبِل للنشر في 21 / 5 / 2023)

□ ملخّص □

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية على أن الادخار هو أساس النمو الاقتصادي والتطور في كل مجتمع سواء كان متقدم أو متخلف ، وما غاب الوعي الادخاري عن مجتمع إلا وعاش في تخلف ، فهو مصدر تمويل استثمارات الدول التي تساهم في رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، لذلك هدف البحث إلى دراسة واقع الادخار في الاقتصاد السوري ،كما تم دراسة علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والتضخم والناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000 – 2020)، وذلك في ظل الحرب التي تشهدها سورية منذ عام 2011 ، والتي تركت آثاراً على كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي.

الكلمات المفتاحية : الادخار ، النمو الاقتصادي ، الاستثمار ، التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **مدرس- قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد- جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.**

مقدمة :

منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض وهو يدخر جزءاً من إنتاجه إلى وقت الحاجة، إذ أن في الادخار احتياط وأمان واستقرار للإنسان ويشعره بالطمأنينة. ففي مرحلة الاقتصاد الكفائي والذي يقوم على الانتاج بهدف الاستهلاك الذاتي ولا يقيم أي علاقات اقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى، فإن الادخار في هذه المرحلة يتمثل في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الأسرة المستقبلية.

أما في مرحلة الاقتصاد العيني– السلعي– والذي يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون اتخاذ وسيط، فقد أدى إنتاج الإنسان لأكثر من حاجته، إلى الرغبة في مبادلة هذا الفائض بما لدى الآخرين من سلع أو خدمات يرغبها أو ترغبها هذه الأسرة مما أدى إلى بروز ظاهرة الادخار العيني لتوفير الأمن والاستقرار النفسي للإنسان، أما في مرحلة الاقتصاد النقدي والذي يقوم على أساس استخدام النقود في التبادل لقياس قيم السلع والخدمات ولإتمام العمليات التبادلية، فقد اعتبرت النقود– بالإضافة إلى أنها وسيط تبادل ومقياس للقيمة– مستودع للثروة، ثم توالت المدارس الاقتصادية وظهرت النظريات التي تؤكد على أن الادخار متغير مهم ورئيسي في الحياة الاقتصادية.

حيث يعتبر الادخار القاعدة الأساسية لكل اقتصاد وحجر الزاوية لكل سياسة استثمارية، فأي استراتيجية اقتصادية يجب أن تؤسس لتعبئة الادخار. فلكي يحدث النمو في اقتصاد أي دولة ينبغي أن تدخر وتستثمر نسبة معينة من ناتجها المحلي، فزيادة الادخار والاستثمار يسرع من عملية النمو الاقتصادي.

و أصبحت كل الدول تنظر إلى الادخار على أنه أداة لزيادة الطاقات الإنتاجية للدول و توفير رأس المال اللازم للاستثمار و الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ويعتبر الادخار من مصادر التمويل الداخلية الهامة والتي تعتمد عليه الدولة في دعم عملية التنمية فيها ، وإن نقص المدخرات المحلية عن الاستثمارات المحلية معروف في الأدبيات الاقتصادية باسم فجوة الموارد المحلية (عجز الادخار المحلي عن تغطية الاستثمار) مما كان السبب الأساسي فيما عرف بالأوساط الاقتصادية الدولية باسم المديونية الدولية. فالتمويل السليم لأي إنفاق استثماري يجب أن يغطى بادخار لتمويل هذا الاستثمار.

مشكلة البحث:

تعاني الدول النامية ومنها سورية من ضعف الادخار، ونتيجة الحرب التي تعرضت لها سورية منذ عام 2011 عانت سورية من حجم ادخارات منخفض ، وفي سنوات الحرب كان هناك ادخار سالب مما انعكس على الاقتصاد السوري بشكل سلبي، وبالتالي تكمن مشكلة البحث في التساؤل التالي : ما هو واقع الادخار في الاقتصاد السوري خلال الفترة (2000–2020) وما هي علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية؟ ويتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هو واقع الادخار في سورية خلال الفترة 2000 – 2020؟
2. ما هي علاقة الادخار بالناتج المحلي الإجمالي؟
3. ما هي علاقة الادخار بالاستثمار ؟
4. ما هي علاقة الادخار بالتضخم ؟

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث يمكن صياغة فرضيات البحث التالية :

1. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الادخار والناتج المحلي الاجمالي في سورية خلال الفترة (2000–2020)
2. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الادخار والاستثمار في سورية خلال الفترة (2000 – 2020)

3. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الادخار والتضخم في سورية خلال الفترة (2000 – 2020)

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث بتناوله لمشكلة هامة تعاني منها الدول النامية ومنها سورية وهي ضعف المدخرات، بالإضافة إلى دراسة علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية ، مما يساهم في إيجاد الحلول لتحسين الادخار وخاصة في المرحلة القادمة.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على واقع الادخار في سورية و دراسة علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2020).

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالادخار ، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات والأساليب الإحصائية.

محددات البحث:

تم تحديد الفترة الزمنية (2000-2020) في فترتين الأولى قبل الحرب على سورية والثانية خلال الحرب. وينحصر موضوع البحث في دراسة الادخار في سورية.

الدراسات السابقة :

نظراً لأهمية موضوع الادخار كان هناك العديد من الدراسات التي تناولت الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية وسوف نختار ما يلي من هذه الدراسات:

1. المحددات الرئيسة للادخار القومي في سورية دراسة قياسية للفترة 1980-2012 ، بحث مجلة جامعة تشرين ، د. عدنان العربيد ، ربا كنيفاتي ، مجلد 36 ، عدد 2 (2014)

هدف البحث دراسة المتغيرات التي تؤثر في سلوك الادخار القومي في سورية، حيث قام البحث باختيار المتغيرات و من ثم اختبار سكون السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المختارة ومدى معنويتها، وتم استخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ. توصل البحث إلى وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الادخار القومي و تأثير سلبي للدخل القومي المتاح في الادخار القومي، كما أن معدل تصحيح الخطأ معنوي و نسبتة 100% ، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار القومي والمتغيرات المستقلة موضوع البحث.

2. أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر_ دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2018 ، بحث في مجلة الاستراتيجية والتنمية ، بوفنش وسيلة ،2022.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التضخم على الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2018 من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ،وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين التضخم والادخار المحلي في الجزائر، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي سالب لمعدل التضخم على الادخار المحلي.

3. أثر الادخار على النمو الاقتصادي حالة اقتصاد نامي (بالتطبيق على مصر) ، بحث في جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، د. محمود أحمد المتيم ، أماني صلاح محمود المخزنجي ، 2020 .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر حيث تبين من خلال الدراسة القياسية أن الادخار المحلي في مصر خلال الفترة (1990 – 2017) له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير معاً، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر وذلك على المدى الطويل عند مستوى معنوية 1%، كما أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين المتغيرين على المدى القصير عند مستوى معنوية 5% وذلك بوجود علاقة سببية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي.

أولاً : تعريف الادخار

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك ومن الاقتصاديين من عرفه بأنه (كل عمل أو تفاعل من شأنه أن يؤدي إلى الامتناع عن استهلاك السلع من البضائع والخدمات)، وهناك تعريف أكثر دقة أشار إلى أن (الادخار هذا الجزء من الدخل القومي الذي لا ينفق على الاستهلاك شرط قابلية تحول هذا الجزء إلى رأسمال عيني منتج ، وذلك تمييزاً له عن الاكتناز) ووفق تعريف أخر هو (الامتناع عن استعمال جزء من الدخل في الاستهلاك مدة زمنية كالسنة وذلك بقصد تثميره فوراً في وقت لاحق قصير نسبياً) وفي هذا التعريف أضيف الزمن كعنصر محدد لمفهوم الادخار (1).

تقسم مصادر الادخار إلى ثلاثة وهي :(2)

1. الادخار العائلي.
2. ادخار قطاع الأعمال (الشركات) .
3. الادخار الحكومي .

1) الادخار العائلي: وهو يتمثل في الفرق بين الدخل التصرفي المتاح للإنفاق والإنفاق الاستهلاكي للأفراد (3) وبالتالي فإن انخفاض الادخار في الدول النامية إنما يعود وبشكل أساسي إلى انخفاض الدخل التصرفي المتاح بحيث يكون موجه بالقسم الأكبر منه إلى الاستهلاك وذلك لإشباع الحاجات الأساسية ، فالفقراء غير قادرين على الادخار لأن أي زيادة في دخولهم سوف تكون موجهة للاستهلاك لوجود حاجات غير مشبعة ، ففي البلدان النامية تذهب النسبة الأكبر من الدخل القومي إلى الملاك والتجار والسماسرة ولكن هذا لا يؤدي إلى زيادة الادخار وذلك بسبب السلوك الاستهلاكي لهذه الطبقة الذي يتمثل بالاستهلاك التفاخري ، وبالتالي نلاحظ أن ادخار القطاع العائلي لا يلعب دوراً كبيراً في تكوين الموارد وذلك بسبب ضعف الدخول من جهة وتركز النسبة الأكبر من هذه الدخول في أيدي طبقة معينة لا توجهه نحو الادخار ، بالإضافة إلى الاكتناز وخاصة من الذهب والمجوهرات والنقد الأجنبي، فالأفراد يتجهون إلى الاستعانة بحفظ مدخراتهم لأسباب متعددة ، منها خطر التضخم حيث يعتقد المدخرون أن الذهب خير ضمان ضد التضخم ، حيث يفضل المدخرون الاحتفاظ بالعملات الأكثر قوة وتداول في الأسواق العالمية . (1)

2) ادخار قطاع الأعمال (الشركات) : ويتمثل هذا النوع من الادخار بالأرباح المحتجزة لدى الشركات ، والتي تمثل مصدراً لتمويل الاستثمار، إن حجم مدخرات قطاع الأعمال في البلدان النامية يتناسب في طبيعة الحال مع حجم هذا القطاع، فكلما كان القطاع كبيراً ازداد حجم المدخرات والعكس صحيح ويقسم قطاع الأعمال في البلدان النامية إلى قطاع منظم وقطاع غير منظم (3)

3) الادخار الحكومي: يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي وبالتالي يزداد الادخار بانخفاض النفقات من خلال ضغطها وترشيدها من جهة والعمل على زيادة الإيرادات من الضرائب من جهة أخرى، ولكن في معظم الدول النامية تكون النفقات أكبر من الإيرادات وخصوصاً في المراحل الأولى لتحقيق التنمية مما

يضطر هذه الدول إلى اللجوء إلى قطاع الأعمال فلم تستطع الدول النامية الاستفادة من أهمية هذا النوع من الادخارات كما فعلت العديد من الدول المتقدمة، فقد لعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية في اليابان وخصوصاً في المراحل الأولى للتنمية (2)

ثانياً: الادخار في المدارس الاقتصادية : (4)

أ- مفهوم الادخار عند الكلاسيك :

يعتبر الادخار من الظواهر الاقتصادية التي اختلف حولها المفكرون وذلك لتعدد جوانبه وعلاقاته ،فالنسبة للمدرسة الكلاسيكية، فيرى ادم سميث و جون ساي ، أن الادخار هو قيمة مخصومة من استهلاك مستقبلي على استهلاك حالي، وهم بذلك يأخذون بعين الاعتبار الممتلكات أو (الإرث) ومجموع الأموال النقدية والمالية، أو الحقيقية في تكوين هذا الادخار، كما يضيف إلى هذا التحليل النقدي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل الذي تطرق إلى مفهوم الاكتناز في تحليله للنقود وبيان أثرها على الأسعار، ثم يأتي ريكاردو الذي أعطى تحليل جيد وواضح لمفهوم الاكتناز، وهذا من خلال تأكيده على عامل الزمن لمبادلة المنتجات مقابل النقد المكتنز، أما فيما يخص مالتوس فإنه ينفي أهمية الاكتناز لأنه يقدر أن مفهومي الادخار والاستثمار متساويان، لكنه تراجع عن هذا الطرح واقتنع كالآخرين بوجود اكتناز، أي وجود جزء من الادخار في شكل نقدي وهذا للرفع من احتياطي الأفراد. ويرى الكلاسيك أن الادخار يتحول رأسا إلى استثمار، وأنهما أي كل من (الادخار والاستثمار) الأساس في تكوين رأس المال، وهما مصدر التقدم الاقتصادي.

كما أن الادخار هو الظاهرة الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهو أكثر أهمية من الاستهلاك، وهذا لدوره الفعال في تحديد التوازن الاقتصادي إذ يعتبر هو زيادة الدخل عن الاستهلاك ويتحدد مستوى الادخار بمعدل الفائدة الذي يعرف على أنه(نسبة مبلغ من العملة) ويمكن الحصول عليه إذا أودعناه لفترة معينة، وكلما ارتفعت تلك النسبة زاد إقبال الأفراد على الادخار وهذا على حساب الاستهلاك، ويكون ذلك ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح .

ويبرر اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية اعتمادهم هذا على معدل الفائدة كتعويض عن امتناع العون الاقتصادي عن الاستهلاك كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد، ولهذا يبقى معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستهلاك والادخار معا ، وبفعل هذا المعدل يحول الادخار أوتوماتيكيا إلى الاستثمار، وهو يعتبر أساسيا في البناء الكلاسيكي، وبهذا يتحكم سعر الفائدة في اتجاه الأفراد إلى الادخار أو الاستثمار، فكلما ارتفع هذا الأخير زاد الادخار الناتج من الدخل، وعلى العكس من ذلك فإن الاستثمار يرتبط بدالة عكسية مع معدل الفائدة، الذي ما هو إلا سعر لهذه الموارد التي يمثلها عرضها بواسطة الادخار، ودورها يكمن في ضمان مساواة بين الادخار والاستثمار.

ب- مفهوم الادخار عند المدرسة النيوكلاسيكية وعلى رأسها فالراس وفيشر اللذان يعتبران أن الاكتناز هو امتناع المستهلكين عن شراء إنتاج متاح وبالتالي زيادة قدرتهم على الادخار، كما يرى فالراس كذلك أن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، أما ألفريد مارشال الذي ينتمي إلى مدرسة كامبريدج فيبقى وفيا للمبدأ الكلاسيكي في التحليل حيث يرى أن هناك عنصرين مؤثرين في الاحتياطات، والتي تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة، ويؤكد على أن سعر الفائدة هو المقابل لاستخدام رأس المال في السوق، والسعر الذي يتعادل فيه كل من العرض الكلي لرأس المال، والطلب الكلي هو السعر التوازني في هذه السوق عند نفس السعر. وبذلك فإن الدوافع التي تقود الأعوان الاقتصاديين إلى الحفاظ على احتياطاتهم بالنقود تتمثل في أن حيازتهم الكبيرة للنقود تجعل أعمالهم أكثر سهولة ويسر وتعطي لهم فرصة للتجارة، وهذا الأسلوب في تراكم النقد يقود الأعوان إلى تجميد موارد مهمة بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك والاستثمار، حيث يقوم الأعوان هنا بالتوفيق بين النقد من جهة و بين الأشكال الأخرى

للحيازة من جهة أخرى. و انتهت هذه المدرسة إلى أنه للارتفاع بالادخار يجب خفض الاستهلاك باعتبار ثبات الدخل عند التشغيل الكامل للموارد.

ت- مفهوم الادخار عند كينز:

على عكس ما تناولته المدارس السابقة، كان رأي المدرسة الكينزية وعلى رأسها الاقتصادي جون كينز مخالفة بالفعل عن الرؤية الكلاسيكية، حيث ركز على المظهر المتبقي للادخار، وبهذا انتقل كينز من الفكرة الكلاسيكية المتمثلة في وجود فارق زمني في الاستهلاك إلى فكرة الامتناع عن الاستهلاك.

وبصفة عامة فإن التعريف الكينزي يعتبر أن الادخار يمثل الجزء غير الموجه للاستهلاك من الدخل والتي تمثلها الصيغة العامة التالية : S=Y−C حيث تم تحليل الادخار باعتباره رصيد حساب أو باقي الدخل على الاستهلاك في ضوء ارتباطه بعدة عوامل كالعادات الاجتماعية للأعوان الاقتصاديين، مستوى الإشباع، ...الخ. وعلى عكس الكلاسيك فقد وجه كينز اهتماما كبيرا للتوازن القصير المدى بدلا من التوازن الطويل الأجل الذي ركز عليه الكلاسيكيون، ويتحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، عن طريق الدخل، إذن الادخار مرتبط بالدخل وكذلك التوظيف، وذلك بواسطة علاقة، حيث يتطابق تحول كل من الادخار والتوظيف، ويتعلق تحول كل منهما بالكمية المتبقية من الدخل، وهذا بعد القيام بجميع عمليات النفقات الاستهلاكية.

ثالثاً : العوامل التي تعرقل نشاط الادخار (5):

هناك مشاكل عديدة ومختلفة تعرقل نشاط الادخار، وهي تأخذ عدة أوجه، يمكن طرحها فيما يلي:

العوامل السياسية:

إن عدم الاستقرار في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس الأموال الداخلية نحو الخارج من طرف أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين بشكل خاص، وبهذه الطريقة يعملون على تمويل البنوك الأجنبية، بالإضافة إلى هذا فإن الأوضاع السياسية الداخلية لهذا البلد تؤدي إلى الاكتناز والامتناع عن توظيفها في مشاريع استثمارية، وهذا ما يؤدي بدوره عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية داخل الوطن.

وبالتالي فيكون سلوك الأفراد نابع عن عدم ثقتهم في الأجهزة الحكومية والمؤسسات المالية بضمان أموالهم وهذا لعدم توفر الأمن المالي والاقتصادي وهذا بدوره ما يعرقل عمل الهيئات المختصة لجمع وتعبئة الادخار.

العوامل الاقتصادية :

إن تدهور الظروف الاقتصادية كالتضخم الذي يكون نتيجة لانخفاض قيمة العملة وبالتالي انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد وهذا ما يؤثر سلبا على تعبئة وجمع الادخار، وهنا يتوجه الأفراد إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية تتميز بالاستقرار أو إلى سلع مادية عوض عن استثمارها أو إيداعها في الأوعية الادخارية المختصة التي لا تعود عليهم بالفائدة لأنه في حالة التضخم فإن قيمة العملة تفقد الكثير من قيمتها إذا ما قارنا سعر الفائدة بمعدل التضخم، وكل هذه الظروف تؤدي إلى انخفاض في حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى ندرة معظم السلع في السوق وهذا ما يحدث في معظم الدول النامية.

العوامل الاجتماعية والثقافية:

تعتبر من أخطر العوامل التي تعرقل النشاط الادخاري لأنها تدخل في التركيبة النفسية للأفراد والناتجة عن العادات والتقاليد الموروثة عن الأجيال، وكذلك انخفاض الوعي الاجتماعي والتخلف الفكري، والتي من أهم مظاهرها النفقات المفرطة في المناسبات والأعياد مما يؤثر سلبا على ترقية الادخار وتطويره لخدمة التنمية الاقتصادية.

رابعاً: واقع الادخار في سورية:

منذ عام 1963 ، أدركت الدولة ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع الادخار الفردي بمختلف أشكاله لتحقيق أكبر قدر ممكن في تجميع المدخرات للاستفادة منها في تمويل عملية التنمية ، وكانت أهم تلك الاجراءات إحداث صندوق توفير البريد والمصارف المتخصصة التجاري والزراعي والصناعي والعقاري (6) وفي وقت لاحق مصرف التسليف الشعبي بفروعه.

كانت فترة السبعينات فترة ازدهار وانتعاش للاستثمارات حتى نهاية النصف الأول من الثمانينيات ومن ثم ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات ارتفع الاستهلاك في سورية ليصل إلى 95.7% ، 97.4% ، 97.26 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1987 و 1988 و 1989 على التوالي ، منخفضاً إلى 86.5 % في عام 1990 (7) وذلك نتيجة ضعف الاستثمار وتراجع المساعدات الاقتصادية والمعونات سواء من المجموعة العربية المنتجة والمصدرة للنفط أو من المجموعة الاشتراكية سابقاً.

أدركت سورية أهمية نشر الوعي الادخاري وجمع المدخرات الصغيرة من الأفراد وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية ، فصدر المرسوم التشريعي رقم 119 تاريخ 13 – 7 – 1963 القاضي بإحداث المؤسسة العامة لصندوق توفير البريد وكان هدف هذه المؤسسة (8):

- تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة مهما كان حجمها من 100 حتى أكبر المبالغ.
- رفع مستوى الوعي الادخاري لدى الأفراد بغية توفير أجزاء محددة من دخولهم تسهم في تمويل الاستثمارات الوطنية.
- إمكانية توظيف المدخرات في مشاريع إنتاجية أو الاشتراك في رساميل بعض الشركات العامة أو المشتركة.
- إيقاف تهريب العملة الوطنية إلى الخارج أو توظيفها في نشاطات غير إنتاجية مثل الاتجار بالمجوهرات والأبنية والسيارات وغيرها .

لقد تمكنت هذه المؤسسة من الوصول إلى أهدافها في فترة السبعينات ولكن مع بداية حلول التضخم عام 1986 لم تستطع هذه المؤسسة تحقيق أهدافها نظراً إلى بقاء سعر الفائدة على ما هو عليه وارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة تفوق سعر الفائدة بكثير ولذلك انخفض مستوى الوعي الادخاري وتوجه الأفراد إلى التجارة والخدمات التي أثرت في الأنشطة الإنتاجية.

لقد كان الهدف الأساسي للقطاع العام أن يكون القطاع الرائد في عملية التنمية الاقتصادية وأن يساعد في تجميع المدخرات المحلية لتوفير الأموال الضرورية للاستثمار بما يحقق أهداف التنمية، وقد نجح هذا القطاع دون شك في تحقيق بعض هذه الأهداف ولكن بدرجات متفاوتة ، إلا أن الواقع الحالي للقطاع العام لم يعد يؤدي الغاية المرجوة منه ، وبالرغم من عدم قدرة القطاع العام على المساهمة في تأمين الفوائض اللازمة لعملية التنمية إلى أنه قطاع خاسر مما أدى إلى تراجع مساهمة القطاع العام في الإيرادات العامة (9)، وقد اعتمدت سورية على التعددية الاقتصادية لتعبئة كل الموارد المالية والبشرية المتاحة، وبالتالي قامت بإفساح المجال أمام القطاع الخاص برفدها بالموارد اللازمة وقدرته الدخول في كافة المجالات ، إلا أن القطاع الخاص يهدف بالدرجة الأولى لتحقيق الربح مما جعله يستثمر في مجالات غير إنتاجية تحقق الربح السريع بالإضافة إلى أنه يوجه فوائضه إلى الاستهلاك التبذيري ويستثمر في مجالات غير إنتاجية.

ومنذ بداية الحرب على سورية تعرضت القطاعات الاقتصادية إلى خسائر كبيرة، و تدمير البنى التحتية ، وتعطيل حركة التجارة والإنتاج، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية ، كل ذلك انعكس بشكل سلبي على المستوى الفردي، كما أن التضخم والارتفاع الكبير للأسعار مقارنة بالدخل شبه الثابت كل ذلك أدى إلى مستوى معيشي منخفض ، وأصبح هناك ادخار سالب.

خامساً : علاقة الادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية:

1) علاقة الادخار بالناتج المحلي الاجمالي :

إن نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من أهم المؤشرات لمعرفة أهمية الادخار في تطور النشاط الاقتصادي ، ذلك الجزء الذي لم يوجه إلى الاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهو يعكس الجهد الذي يبذله مجتمع ما في سبيل زيادة مدخراته ، والجدول التالي يبن الادخار والناتج المحلي في سورية ونسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي:

جدول رقم (1) يبن الادخار والناتج المحلي الإجمالي ونسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020 ملايين الليرات السورية

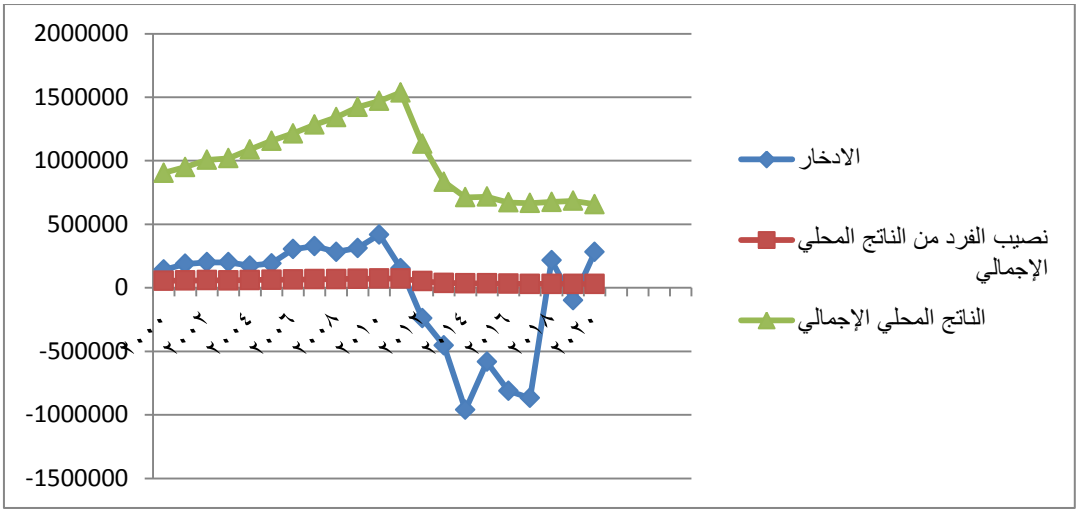
العام	نصيب الفرد	الادخار	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	55430	141926	904622	15.69
2001	56833	187263	950248	19.71
2002	59120	200859	1006431	19.96
2003	58046	200534	1018708	19.69
2004	60768	173443	1089027	15.93
2005	63316	191887	1156717	16.59
2006	64919	303717	1215082	25
2007	66974	327842	1284035	25.53
2008	68291	282761	1341516	21.08
2009	70600	313114	1422178	22.02
2010	72486	417999	1469703	28.44
2011	72770	154013	1537191	10.02
2012	52327	239997-	1132310	21.20-
2013	37643	454070-	834511	54.41-
2014	35672	960665-	711896	134.94-
2015	33927	583066-	717187	81.30-
2016	31521	811005-	671246	120.82-
2017	30709	867869-	666391	130.23-
2018	30851	215953	675675	31.96
2019	30882	98085-	683922	14.34-
2020	29200	281233	657430	42.78

المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

جدول رقم (2) يبين الخصائص الإحصائية للادخار والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة الزمنية 2000 -2020

الخاصة الإحصائية		الادخار	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
المجموع	∑	622213-	21146026	1082285
المتوسط الحسابي	Average	29629.19-	1006953.6	51537.38
الانحراف المعياري	St dev	437795.23	293609.68	15828.86
أكبر قيمة	Max	417999	1537191	72770
أصغر قيمة	Min	960665-	657430	29200

حسبت من قبل الباحث



الشكل رقم (1) يبين الادخار ونصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة 2000-2020

نلاحظ من الجدولين (1 – 2) والشكل (1) مايلي:

- خلال الفترة 2000 – 2010 ازدادت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي وبلغ أعلى نسبة في عام 2010(28.44 %) وأقل نسبة في عام 2000 (15.69 %) ، وذلك بالتزامن مع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة ، بالإضافة إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- خلال الفترة 2011 – 2020 : وهذه الفترة هي سنوات الحرب على سورية ، وتظهر نتائجها على المؤشرات الاقتصادية بشكل واضح ، حيث نلاحظ في عام 2011 انخفض الادخار عن السنوات السابقة وأصبح من عام 2012 ادخار سالب، والادخار السالب يعني أن الانفاق على الاستهلاك أكبر من الدخل ويتم تغطية الانفاق الاستهلاكي من موارد مالية خارجية وفي مقدمتها حوالات المغتربين ، وهو وضع شاذ ، فالادخار السلبي هو انعكاس للنفقات الاستهلاكية، في الوقت الذي ينخفض فيه الدخل. وتزامن انخفاض الادخار بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ أقل قيمة له في عام 2020 (29200)، وفي ظل تراجع الدخل يلجأ الأفراد إلى الانفاق على احتياجاتهم مما يدخرون من المال والذهب ، فيزيد الانفاق دون أن يقابله تغطية أجر ، فيصل الفرد إلى مرحلة الادخار السالب ويصبح عرضة للفقر. كما نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة انخفاض الناتج لجميع القطاعات الاقتصادية كقطاع النقل والاتصالات وقطاع التجارة الداخلية وقطاع الصناعة الاستخراجية وغيرها نتيجة تأثرها بالعقوبات الاقتصادية.

• عند دراسة معامل الارتباط بين الادخار والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000–2010 نلاحظ أن معامل الارتباط R=0.90 وهو ارتباط طردي قوي جداً ، أما معامل الارتباط بين الادخار والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011 – 2020 نلاحد أن R=0.34 وهو ارتباط طردي ضعيف وهذا يعكس تأثير الحرب على المتغيرات المدروسة.

• عند دراسة معامل الارتباط بين الادخار و نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2000–2010 نلاحظ أن معامل الارتباط R=0.90 وهو ارتباط طردي قوي جداً ، أما معامل الارتباط بين الادخار نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة 2011 – 2020 نلاحد أن R=0.3 وهو ارتباط طردي ضعيف وهذا يعكس تأثير الحرب على المتغيرات المدروسة.

2) علاقة الادخار بالاستثمار:

يختلف تحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار، في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، عنه في الفكر الكينزي، كما يختلف تحليل هذه العلاقة في المدرسة السويدية، عنها في الفكر الاقتصادي الحديث، فالاقتصاديون الكلاسيك يرون أن هناك تعادلاً دائماً بين الادخار والاستثمار، على أساس حدوث تغيرات في سعر الفائدة ، ويرى الكلاسيك أنه يتم تحويل الادخار إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة الذي هو حجر الزاوية في النظرية الكلاسيكية وبواسطته يبقى قانون ساي صالحاً بالنسبة لاقتصاد تسود فيه النقود. وعليه فإن الكلاسيك يفترضون تعادل الادخار والاستثمار، وحلقة الوصل التي تؤدي إلى هذا التعادل هي سعر الفائدة حيث يمثل سعر الفائدة ثمن الانتظار فضلاً عن عنصر المخاطرة.

وانتقد كينز في مؤلفه النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد سنة 1936 وجهة نظر التقليديين فيما يخص التساوي المستمر بين الادخار والاستثمار من خلال مرونة سعر الفائدة وقد كانت أهم نقاط نقده في هذا الشأن هي:

• إن المساواة الدائمة بين الادخار والاستثمار لا تحدث بفعل مرونة سعر الفائدة وإنما من خلال التغيرات في مستوى الدخل، حيث أن التقليديين قد افترضوا مرونة كل من الادخار والاستثمار بالنسبة للتغير في سعر الفائدة في حين أن كينز قد جعل الاستثمار فقط مرنا بالنسبة للفائدة بمعنى أن الاستثمار دالة متناقصة للفائدة وأن الاستثمار يتحرك تبعا للتغير في الفائدة أما الادخار فقد اعتبره كينز دالة في مستوى الدخل.

• انتقد كينز التقليديين في افتراضهم ثبات منحنى الادخار وتغير منحنى الاستثمار بفعل تغيرات الفائدة، فتغير الاستثمار بالزيادة في رأي كينز يؤدي إلى تغير مستوى الدخل بالزيادة، وذلك من خلال مضاعف الاستثمار مما يزيد الادخار.

• كما رفض كينز وجهة نظر التقليديين بأن المساواة بين الادخار والاستثمار، ومن ثم توازن الدخل يحدث عند مستوى التوظيف الكامل، حيث رأى أنه طالما أن التوظيف الكامل حالة نادرة الحدوث فإن المساواة بين الادخار والاستثمار تحدث عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل. وبشأن العلاقة بين الادخار والاستثمار اعتبر كينز أن الادخار والاستثمار لا تحددهما آلية سعر الفائدة، فقط كما افترض التقليديون، وإنما تحددهما عوامل أخرى: فالمدخرون لن يقللوا استهلاكهم ويزيد ادخارهم لمجرد

ارتفاع سعر الفائدة، ولكنهم سيزيدون ادخارهم إذا زادت دخولهم الحقيقية.

فقد كان منطلق كينز في هذا التنظير الجديد، هو تفسير ما حدث خلال أزمة الكساد الكبير، فقد انخفض سعر الفائدة، ولكن لم يتحقق شيء مما جاء به الكلاسيك، فلم ينخفض الادخار، ولم يزد الاستثمار على النحو الذي يحقق الخروج من الأزمة ، إذ لم يتحمس رجال الأعمال إلى الاستثمار

لمجرد الانخفاض في سعر الفائدة، كما لم يثبط انخفاض الأخير الرغبة في الادخار بدرجة تحقق إزالة الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي أن تحركات سعر الفائدة قد عجزت–وحدها– عن تقديم الحافز التلقائي لعودة النشاط

الاقتصادي إلى مستوى أعلى. لقد وجد كينز أن الادخار في المدة القصيرة لا يتوقف على حجم الدخل فقط، بل إن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي يمكن أن تتغير إلا إن كينز اعتبر أن الدخل هو المتغير الأساسي، الذي يحدد الادخار في المدة القصيرة. ويرى كينز أن الدخل هو العامل الذي يحقق التوازن بين الادخار والاستثمار، كما أن نقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وبالتالي يؤدي إلى نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار، وعلى الرغم من وجود الاختلاف بين الاقتصاديين في مفهومهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار، يقابله إجماع منهم على أهمية تمويل الأول للثاني من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي. فالغاية الأساسية من الادخار هي سد احتياجات الاستثمار ، وإن انخفاض مستويات الاستثمار في البلدان النامية ترجع إلى انخفاض مستوى الادخار فإن الاستراتيجية الاقتصادية يجب أن تستند إلى مبدأ توسيع قاعدة تكوين رأس المال لضمان تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي ، والجدول التالي يبين حجم الفجوة بين المدخرات والاستثمارات المتحققة خلال الفترة (2000- 2020)

جدول رقم (3) يبين حجم الفجوة بين الادخار والاستثمارات في سورية خلال الفترة (2000-2020) بالأسعار الجارية ملايين الليرات السورية

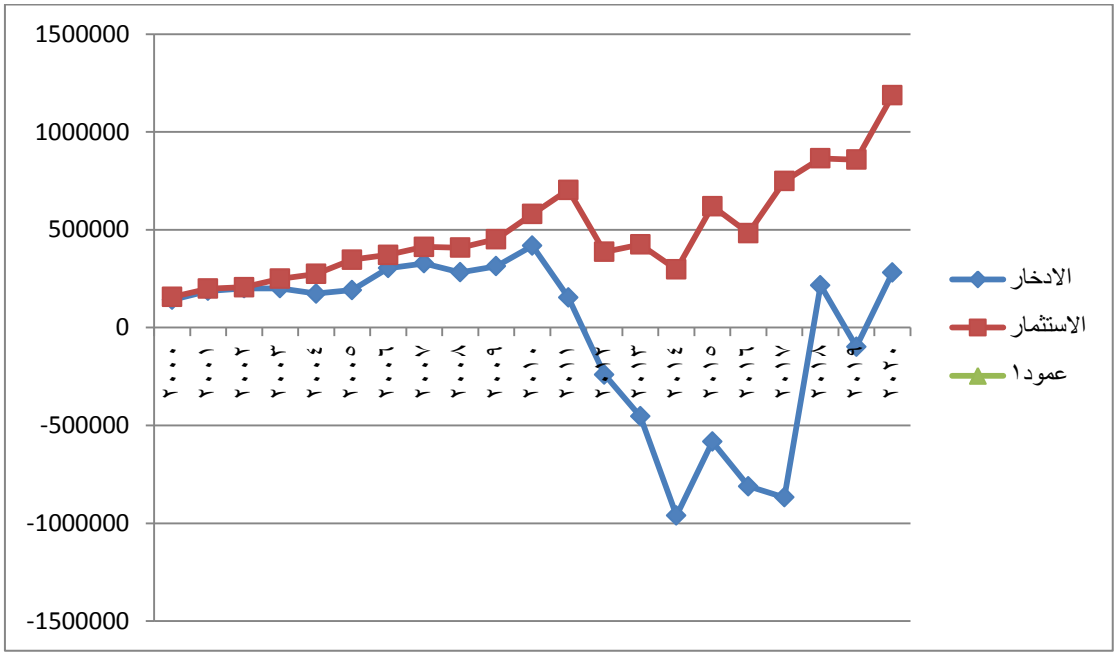
العام	الادخار	الاستثمار	الفرق(فجوة الموارد المحلية)
2000	141926	156092	-14166
2001	187263	199162	-11899
2002	200859	206569	-5710
2003	200534	249681	-49147
2004	173443	274500	-101057
2005	191887	346737	-154850
2006	303717	371519	-67802
2007	327842	412136	-84294
2008	282761	408725	-125964
2009	313114	451766	-138652
2010	417999	579911	-161912
2011	154013	703595	-549582
2012	239997-	386818	-626815
2013	454070-	424662	-878732
2014	960665-	297496	-1258161
2015	583066-	620132	-1203198
2016	811005-	482918	-1293923
2017	867869-	748895	-1616764
2018	215953	865169	-649216
2019	98085-	858628	-956713

2020	281233	1186997	-905764

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

جدول رقم (4) يبين الخصائص الإحصائية للادخار والناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة الزمنية 2000 -2020

الخاصة الإحصائية		الادخار	الاستثمار
المجموع	∑	622213-	10232108
المتوسط الحسابي	Average	29629.19-	487243.2
الانحراف المعياري	St dev	437795.23	262799.8
أكبر قيمة	Max	417999	1186997
أصغر قيمة	Min	960665-	156092



الشكل رقم (2) : يبين الادخار والاستثمار في سورية خلال الفترة 2000 – 2020

نلاحظ من الجدولين (3- 4) والشكل رقم (2) :

- أن هناك عجز بين الادخار والاستثمار، وذلك نتيجة ضعف معدلات الادخار، وهذا الضعف ناتج بطبيعة الحال عن ضعف البنية الاقتصادية والناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي ضعف متوسط دخل الفرد، والزيادة السكانية بالإضافة إلى اتجاه النمط الاستهلاكي لعامة الشعب نحو الارتفاع ، وبعد الحرب التي شهدتها سورية تدهورت القوة الشرائية للأفراد ، فليس بإمكانهم الادخار ويعود ذلك إلى معدلات التضخم المرتفعة التي تشهدها سورية ، وجاءت تداعيات تفشي فيروس كوفيد 19 لتعمق من حجم المشكلة الاقتصادية في سورية

• عند دراسة معامل الارتباط بين الادخار والاستثمار خلال الفترة 2000–2010 نلاحظ أن معامل الارتباط R=0.93 وهو ارتباط طردي قوي جداً ، أما معامل الارتباط بين الادخار والاستثمار خلال الفترة 2011 – 2020 نلاحد أن R=0.68 وهو ارتباط طردي متوسط وهذا يعكس تأثير الحرب على المتغيرات المدروسة.

• إن الاختلال القائم بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار ، نتيجة لتدهور معدل الادخار المحلي أدى إلى زيادة الحاجة لمختلف أشكال التمويل الأجنبي ، وهذا الاختلال كان يجابه من خلال الاقتراض الخارجي ، أو من خلال تخفيض معدل الاستثمار وهو الأمر الذي انعكس في تدهور معدلات النمو الاقتصادي ، فعندما يكون هناك فرق بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه وبين معدل الادخار المحلي فإن المجتمع يواجه ثلاث خيارات (10) :

✓ الخيار الأول : هو أن يرضى المجتمع بمعدل أقل للنمو في حدود ما تسمح به موارده المحلية.

✓ الخيار الثاني : هو أن يعمل المجتمع على تعبئة فائضه الاقتصادي الكامن في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، لكي يتمكن البلد من رفع معدل ادخاره المحلي.

✓ الخيار الثالث : هو أن يلجأ المجتمع إلى مصادر التمويل الخارجي

3) علاقة الادخار بالتضخم :

يترتب على ارتفاع معدلات التضخم انخفاض في قيمة النقود ، وخاصة إذا كانت هذه الارتفاعات كبيرة ومستمرة، الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض كبير ومستمر في قيمة النقود، مما يدفع بالأفراد إلى التخلص مما يملكونه من أرصدة نقدية حاضرة خوفاً من الاستمرار في انخفاض قيمة العملة الوطنية، حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمخزن للقيمة ، وهنا يزداد التفضيل السلعي لدى الأفراد بينما ينخفض لديهم التفضيل النقدي، وينخفض ميل الأفراد إلى الادخار ويزداد ميلهم إلى الاستهلاك، كما يتجه الأفراد بسبب ضعف ثقتهم بعملتهم الوطنية إلى تحويل ما يملكونه من أرصدة نقدية حاضرة زائدة عن الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية تتميز باستقرار في قيمتها ، أو الاتجاه إلى المضاربة في شراء الأراضي والعقارات ، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية الحاضرة لديهم قبل أن تنخفض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم (11)، ويشمل ذلك استخدام مدخراتهم السابقة للحفاظ على نفس مستوى المعيشة، وهو ما يسمى " الادخار السلبي "، خاصة إذا ما ترافق ذلك مع انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية نتيجة ثبات معدلات الفائدة الإسمية.

هناك علاقة وثيقة بين الادخار والتضخم ، فعند حدوث التضخم (الارتفاع المستمر بالأسعار) مع انخفاض في مرونة عرض السلع والخدمات ، وما يقابله ارتفاع في الاستهلاك مع ثبات الدخل، يؤدي هذا الوضع إلى توجيه معظم الدخول إلى الاستهلاك ولا يبقى إلا جزء ضئيل منها يوجه إلى الادخار، مما يؤدي إلى ضعف حجم المدخرات المحلية بالإضافة إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما يضطر الأفراد إلى التخلي عن النقود بأي طريقة وزيادة الطلب على السلع المعمرة والذهب.

فانخفاض قيمة العملة وبالتالي انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد يؤثر سلبا على تعبئة وجمع الادخار، وهنا يتوجه الأفراد إلى تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية تتميز بالاستقرار أو إلى سلع مادية عوض عن استثمارها أو إيداعها في الأوعية الادخارية المختصة التي لا تعود عليهم بالفائدة لأنه في حالة التضخم تفقد العملة الكثير من قيمتها إذا ما قارنا سعر الفائدة بمعدل التضخم، وكل هذه الظروف تؤدي إلى انخفاض في حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى ندرة معظم السلع في السوق وهذا ما يحدث في معظم الدول النامية.

جدول رقم (5) يبين معدلات التضخم في سورية خلال الفترة 2000 – 2020

السنة	معدل التضخم
2000	1.5
2001	0.3
2002	0.9
2003	1.5
2004	2.1
2005	5
2006	8
2007	3.9
2008	15.7
2009	2.9
2010	5.9
2011	10
2012	48
2013	89.62
2014	117
2015	38.4
2016	47.7
2017	579
2018	578
2019	878.3

المصدر: المجموعة الاحصائية للأعوام المذكورة ، ملاحظة : وصلت نسبة التضخم السنوي في عام 2020 إلى نحو 163.1 % مقارنة بنسبتها عام 2019

• خلال الفترة 2000– 2010 : نلاحظ أن معدلات التضخم كانت تزداد شهرياً وبمعدلات طفيفة، ويعود ذلك لعدة أسباب ففي الفترة (2003 – 2004 – 2005) كان هناك ارتفاع في الطلب المحلي الناتج عن تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين العراقيين إثر الغزو الأمريكي على العراق والذي سبب ارتفاعاً في الأسعار وعلى وجه التحديد السلع الاستهلاكية والإيجارات وارتفاع تكلفة المستوردات نتيجة انخفاض قيمة الليرة أمام اليورو نتيجة التغير في سعر صرف اليورو دولار، الأمر الذي أدى إلى رفع تكاليف الاستيراد مع العلم أن الاتحاد الأوروبي كان الشريك الأساسي لسورية في الخارجية في تلك الفترة (مصرف سورية المركزي ، 2007) ، ارتفع معدل التضخم في عام 2006 لينخفض في عام 2007 ويعود ذلك إلى ربط سورية عملتها بوحدة حقوق السحب الخاصة بدلاً من الدولار وهذا ما أثر بشكل إيجابي في حماية السلع المستوردة من التقلبات في الأسعار العالمية نتيجة انخفاض تقلبات سعر صرف الليرة السورية

مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين الأمر الذي قلل من الضغوط التضخمية، وفي عام 2008 يعود معدل التضخم للارتفاع بسبب رفع الدعم الحكومي عن أسعار الوقود الذي أدى أيضاً إلى ارتفاع أسعار النقل في عام 2009 تراجعت معدلات التضخم نتيجة الركود الاقتصادي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية ، وبالتالي انخفاض أسعار الطاقة والغذاء من جهة ، وانخفاض السعر الإداري لمادة المازوت في سورية من 25 ل.س إلى 20 ل.س لليتر الواحد (12)

- خلال الفترة 2011 – 2020 : منذ أن بدأت الحرب على سورية في عام 2011 ، ارتفع معدل التضخم بشكل متسارع ويعزى هذا الارتفاع في معدلات التضخم إلى تراجع الانتاج ، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، وارتفاع تكلفة المستوردات المترافقة مع الانخفاض الحاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار، وعدم الاستقرار الأمني

و افضل سعر فائدة هو11% وبالمقابل كان هناك معدلات تضخم مرتفعة جداً ، وبالتالي يكون من الصعب جذب مدخرات الأفراد لتتحول إلى ودائع بنكية ، فلن يقبل الأفراد أن يودعوا أموالهم في البنك عندما يكون سعر الفائدة أقل من معدل التضخم ، لأنهم في هذه الحالة سوف يخسرون القيمة الحقيقية لأموالهم تدريجياً.

النتائج و المناقشة:

1. يعتبر الادخار أحد العوامل الأساسية في زيادة الطاقة الإنتاجية.
2. تعاني سورية من ضعف مدخراتها المحلية في ظل غياب الوعي الإدخاري من جهة ، والحرب التي تعرضت لها سورية منذ عام 2000 والأثار السلبية على كافة المتغيرات الاقتصادية للبلد.
3. وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين الادخار ونصيب الفرد والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000– 2010 ، بينما يصبح معامل الارتباط ضعيف جدا في فترة الحرب.
4. وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين الادخار والاستثمار خلال الفترة 2000 – 2010 ، بينما يصبح الارتباط ضعيف جدا في فترة الحرب.

الاستنتاجات و التوصيات:

1. ضرورة توجيه الاهتمام إلى الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة وذلك لزيادة إنتاجية ومساهمة كل منهما في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس على مستوى المعيشة للأفراد.
2. ضرورة وضع مخططات اقتصادية ودراسات استثمارية لمشروعات تنموية لتشجيع أصحاب المدخرات للاستثمار والحد من توجيه ذلك الادخار إلى الجانب الاستهلاكي أو مساهمته في زيادة التضخم.
3. إعادة النظر بسعر الفائدة للودائع البنكية مما يساهم في جذب المدخرات الوطنية وزيادة حجم الودائع.
4. ضرورة استرجاع ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية مما ينعكس إيجاباً على سلوك المدخرين .

References:

1. Hussein Mustafa, The Role of External Financing in Economic Development in Syria, Ph.D. Thesis, University of Aleppo, Faculty of Economics 2002, p22 , p228
2. Medhat Al-Quraishi, Economic Development (Theories, Policies, and Topics), Wael Publishing House, Jordan, 2007, p. 190. P192
3. Mohieldin, Amr, Underdevelopment and Development, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1975, pg. 452.p455
4. Standard Analytical Study of the Phenomenon of Saving in Algeria Using Autoregressive Rays, Master Thesis, Junaidi Murad, 2006, pg.18,19,20,33.
5. An econometric analytical study of the phenomenon of saving in Algeria using autoregressive rays 1970-2004 p.53 - 54 - 55
6. Abdullah Al-Azma, The Role of Savings in the Economic Building Process, No. 81, Damascus, 1971, p. 35
7. The Syrian Statistical Group for the year 1998, page 556,557,559
8. Ali Kanaan, The Monetary and Banking System, Its Problems and Trends to Reform it, Dar Al-Rida Publishing, Damascus 2000, p.73.
9. Ramzy Zaki, Debt and Development, first edition, Arab Future House, Egypt 1985, p. 19
10. Antoine Gibran, Tuesday's fifteenth economic symposium, development management in the economy and the role of the public sector in this through restructuring, rehabilitation and development of its management 2002.
11. Ahmed Mohamed Saleh Al-Jalal, The Role of Monetary and Fiscal Policies in Combating Inflation in Developing Countries, Case Study of the Republic of Yemen (1990-2003) Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers
12. Ahmed Imad Al-Din Al-Musabih, Determinants of Inflation in Syria during the period 1970-2004, Journal of Social Sciences, Vol. 34 (4) 45-71, 2006